مجتمع

العراق: إطلاق فريق «تشرين» التطوعي

أطلقت مجموعة من متظاهري العاصمة العراقية فريقاً تطوعياً وخدمياً لتنفيذ سلسلة من المشاريع التجميلية، في بادرة لتحويل بعض جهود المتظاهرين إلى أعمالٍ واقعية، وعدم الاكتفاء بالبقاء في ساحات الاحتجاج وخيم الاعتصام. ويعرّف فريق «تشرين» عن نفسه، بأنه مجموعة من الشباب المتطوعين الذين رفضوا الوضع الراهن الذي يمر به البلد وقرروا التغيير، بعد أن تجرعوا حرارة الصيف ولهيبه. ويتضمن العمل التطوعي تشجير مناطق في بغداد من «الصحراء إلى الخضراء»، وغيرها من الأعمال. (العربي الجديد)

الهند: عشرة قتلى في انهيار مبنى سكني

قال مسؤولون إن مبنىً سكنياً كان من المقرر إصلاحه، انهار في وسط الهند، أمس الاثنين، ما أدى إلى مقتل عشرة أشخاص على الأقل ومحاصرة كثيرين آخرين. وقالت القوة الوطنية للاستجابة للكوارث في الهند إنه يُخشى أن يكون ما بين 20 إلى 25 شخصاً محاصرين تحت أنقاض المبنى المكون من أربع طبقات في ولاية ماهاراشترا، ويعمل رجال إنقاذ على البحث عنهم وتحريرهم. وأشار بانكاج أشيا، مسؤول في منطقة ثين، إحدى ضواحي مومباي، إلى أن 11 شخصاً على الأقل أصيبوا بجروح عندما انهار المبنى. (أسوشييتد برس)

حزن في بلاد الرافدين

ربّما اعتاد العراقيون، على مدى قرون، الصمود في وجه المآسي والتحديات. لكن في الوقت الحالي، أكثر ما يحزنهم هم ضحايا وباء كورونا والاحتجاجات المطلبية، والتي تُذكر خلال المراسم الحسينية. ويحيي المسلمون الشيعة في العراق طقوس شهر محرم الذي تصادف فيه عاشوراء، ذكرى مقتل الحسين، في القرن السابع. ويحيي الشيعة ذكرى أربعين الحسين مطلع أكتوبر/تشرين الأول المقبل. ويقول رجل الدين في مدينة كربلاء الشيخ حسن ذاكري: «مرّ العراق بحروب عدة وتعذيب في السجن وهجرة قسرية والآن فيروس كورونا». ويقول: «عندما نقوم بالزيارة (الأضرحة) في ظل هموم كثيرة أو مصائب أو حوائج نبدأ بالبكاء، لأن جريان الدموع يكون باباً لاستجابة الدعاء». من جهته، يقول محمد الكربلائي (31 عاماً)، المعروف باسم «رادود» أو المنشد الديني: «العراق بلد حزين. يشعر الناس بأن هناك ظلماً، ولكن هناك أيضاً الخير. وفي نهاية المطاف وعلى مر التاريخ دائماً ما ينتصر الخير».

وذكرى عاشوراء هذا العام هي الأولى بعد مقتل نحو 600 شخص خلال الاحتجاجات التي اندلعت في أكتوبر/تشرين الأول الماضي. لذلك، تحمل رسالة الانتصار على الظلم والموت معنى خاصاً للشباب العراقيين اليوم. وقضى أكثر من ثمانية آلاف شخص بسبب فيروس كورونا. وفي محاولة للحدّ من انتشار الفيروس، ما زالت الحدود العراقية مغلقة أمام غير المقيمين.
(فرانس برس)

(أحمد الربيعي/ فرانس برس)

الأسير الأخرس في إضراب مستمر

جنين ـ **سامر خويرة**

منذ لحظة اعتقال قوات الاحتلال الإسرائيلي الأسير ماهر الأخرس (49 عاماً) بعد مداهمة منزله في قرية سيلة الظهر، جنوب جنين، شماليّ الضفة الغربية في فلسطين المحتلة، فجر 27 يوليو/ تموز الماضي، وهو مضرب عن الطعام، ويمتنع عن تناول موادّ دعم البقاء حتى، احتجاجاً على انتزاعه من أحضان عائلته، التي لم يكد يعود إليها بعد سلسلة طويلة من الغيابات في السجون خلال السنوات القليلة الماضية.

لم يزر أيٌّ من أفراد العائلة ماهر منذ لحظة اعتقاله. تقول زوجته، تغريد الأخرس لـ«العربي الجديد»: «أبلغ ماهر الضابط الإسرائيلي المسؤول عن الوحدة العسكرية التي اعتقلته أنّه مضرب عن الطعام منذ تلك الدقيقة، ولن يتراجع حتى ينال حريته أو شهادته». تغريد، أم إسلام، تشير إلى أنّ زوجها ذو عزيمة وقدرة على الصمود والتحدي، وهو لن يستسلم أو يستكين: «قال للجنود: لماذا تعتقلونني؟ لم أفعل شيئاً، هذا عقاب لن أجعله يمرّ، سأرفضه بكلّ قوة وعزيمة». وبعد أيام من اعتقاله، أصدرت سلطات الاحتلال قراراً بتحويل ماهر إلى الاعتقال الإداري لمدة أربعة أشهر قابلة للتمديد، وهو ما جعله يزداد إصراراً على الاستمرار في إضرابه عن الطعام. لكن بعد هذه المدة الطويلة على خوضه معركة الأمعاء الخاوية، يعاني الأخرس من وضع صحي خطير، وانتكاسات صحية متتالية، إذ لم يعد يقوى على الوقوف نهائياً، ويمضي يومه نائماً، بالإضافة إلى فقدانه القدرة على الكلام والتركيز، والأخطر غيابه عن الوعي مراراً. وفي رسالة إلى عائلته أرسلتها المحامية أحلام حداد التي زارت الأسير الأخرس، الأربعاء الماضي، واطلعت عليها «العربي الجديد»، جاء فيها: «وضع ماهر سيئ إلى أبعد الحدود، يواجه ظروفاً صحية صعبة وخطيرة، إذ تحتجزه سلطات الاحتلال في مستشفى كابلان الإسرائيلي». وتصف المحامية حداد حالة الأسير الأخرس، بقولها: «الرؤية لديه مشوشة، ليس باستطاعته النظر، لا تركيز في التفكير والكلام، يغيب عن الوعي كثيراً، لكن لفترات قصيرة، كذلك يفقد التركيز، يعاني من سرحان (شرود الذهن) طويل، أما بخصوص السمع، فهو ضعيف، هناك تقرحات في الفم وأوجاع في أنحاء جسده كافة، ويعاني من ضغط على الصدر، ودوخة شديدة وفقدان حاد بالوزن، لا قدرة على التحرك، ويلازم السرير على مدار 24 ساعة». وتمضي حداد في وصفها حالة الأخرس، قائلة: «يصعب عليه أن يجد الكلمة ليقولها، هناك تشتت ملحوظ، يقول لي إنّه يشعر مراراً بأنّه لا يعرف أين هو، ويفقد القدرة على الكلام». بينما أخطر ما ورد في رسالة حداد هو الكشف عن الضغوط الشديدة التي يتعرض لها الأخرس لوقف إضرابه عن الطعام، فقد جاء فيها: «أبلغني أنّ هناك ضغطاً عليه لوقف خطوته تلك من الأطباء - الإسرائيليين - والسجانين، وهو يشعر بأنّهم من طرف المخابرات الإسرائيلية، لكنّه لم يستجب لتلك المحاولات. مع كلّ هذا، فهو يرسل سلامه لكم جميعاً، للكبير والصغير، ويقول لكم: كان الله بعوني، الثبات الثبات، ولن أتراجع».

ومنذ شروعه في الإضراب، تعرّض الأسير الأخرس لعمليات نقل متكررة، في محاولة لإنهاكه وثنيه عن الاستمرار، إذ احتُجز بدايةَ اعتقاله في معتقل «حوارة» المقام على أراضٍ في جنوب نابلس، شمالي الضفة الغربية، ثم نُقل إلى زنازين سجن «عوفر» غربي رام الله، وسط الضفة الغربية، إلى أن نُقل إلى سجن «عيادة الرملة» بعد مرور نحو ثلاثين يوماً على إضرابه، وأخيراً إلى مستشفى «كابلان» الإسرائيلي نتيجة التدهور الكبير في صحته.

وتواصل سلطات الاحتلال تطبيق سياسة الاعتقال الإداري (بلا تهمة) ضد الفلسطينيين، دون تقديمهم للمحاكمة، ومن دون الإفصاح عن الاتهامات الموجهة إليهم، ومن دون السماح لهم أو لمحاميهم بمعاينة المواد الخاصة بالأدلة، في خرق واضح وصريح لبنود القانون الدولي الإنساني، لتكون إسرائيل الجهة الوحيدة في العالم التي تمارس هذه السياسة. وتتذرع سلطات الاحتلال وإدارات سجونها بأنّ للمعتقلين الإداريين ملفات سرية لا يمكن الكشف عنها مطلقاً؛ فلا يعرف المعتقل مدة محكوميته أو التهمة الموجهة إليه. وغالباً ما يتعرض المعتقل الإداري لتجديد مدة الاعتقال أكثر من مرة لمدة ثلاثة أشهر أو ستة أشهر أو ثمانية، وقد تصل أحياناً إلى سنة كاملة، لدرجة أن هناك من قضى أكثر من أربع سنوات رهن الاعتقال الإداري.

سجل اعتقالات طويل

لدى ماهر الاخرس سجل طويل من الاعتقالات، بدأت عام 1989، واستمر اعتقاله يومها سبعة أشهر، والمرة الثانية عام 2004 لمدة عامين، ثم أُعيد اعتقاله إدارياً عام 2009 لمدة 16 شهراً، ومجدداً اعتقل عام 2018 واستمر اعتقاله لمدة 11 شهراً، وصولاً إلى الاعتقال الأخير، والمستمر منذ يوليو/ تموز الماضي.

تحقيق

هناك مفارقة تواجه الساحل الافريقي؛ فالمنطقة باتت قاحلة بسبب زحف الصحراء، لكنّ الفيضانات المدمرة تجعل العقوبة مزدوجة. وبينما يشكو السكان من الاخطار التي تلاحقهم، لا تبدو خطط التنمية فعالة

فيضانات وجفاف
أزمات متضاربة في الساحل الأفريقي

ريمي كارايول

رجل يحمل أفرشة على رأسه بينما قدماه في الماء. امرأة تضع ما تمكنت من إنقاذه من أوانيها في شبه قارب. شبان يحاولون بناء سدّ رملي على عجل أمام أكواخ طينية نصف مدمرة... هي صور باتت عادية منذ سنوات في منطقة الساحل الأفريقي (أراضي الدول، بكاملها او باجزاء منها، الواقعة بين المحيط الأطلسي والبحر الأحمر). ومؤخراً انتشرت على الشبكات الاجتماعية صورة سيارة رباعية الدفع تُسحب بأعجوبة من المياه وسط هتاف الجمهور. بعيداً عن صورتها المعهودة منذ سنوات، أصبحت سهول السافانا قاحلة أكثر فأكثر بسبب تقدم الصحراء وتناقص كلّ شيء بدءاً بالماء، وفي الوقت نفسه تدمّر هذه المنطقة بانتظام فيضانات عنيفة. لم يعد المطر الحيوي بالنسبة لملايين المزارعين والمربين ينتظر دائماً بفارغ الصبر، بل على العكس تماماً، ففي المدن الكبرى على وجه الخصوص، يُعرف أنّ المطر سيأتي في الغالب عند نهاية شهر أغسطس/ آب أو بداية شهر سبتمبر/ أيلول، وإنّه سيؤدي إلى فيضانات هائلة ومأساوية متسبباً في أضرار كبيرة بما في ذلك خسائر بشرية تؤدي إلى حداد لآلاف العائلات. «القصة نفسها في كلّ سنة؛ أقدامنا في الماء. فما عسانا نفعل حيال ذلك؟» هكذا يشتكي علي من سكان نيامي، عاصمة النيجر، بعدما غمرت حيّه لامواردي، مياه نهر النيجر في بداية سبتمبر/ أيلول الجاري، وقد اضطر إلى إرسال عائلته إلى بيت أصدقاء حتى ينتهي من تنظيف منزله.

من النيجر إلى السودان

تأثرت العاصمة النيجرية بشكل خاص هذه السنة. فقد غمرت المياه أحياء، بما في ذلك تلك الواقعة على الضفة اليمنى، حيث توجد الجامعة، بعد انهيار سدّ لم يصمد أمام قوة مياه النهر. وحتى السابع من سبتمبر/ أيلول الجاري، أحصت السلطات ما لا يقل عن 65 قتيلاً (14 منهم غرقاً)، وانهيار نحو 32 ألف بيت، مع نحو 330 ألف منكوب، وآلاف الهكتارات من المحاصيل المدمرة في النيجر. بلد آخر تأثر بشكل خاص هذا العام هو السودان، إذ سجل، وفقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، نحو 100 قتيل و71 ألف منزل مدمر و720 ألف منكوب، محاصرين بامطار غزيرة في الغرب، وبارتفاع مياه النيل في الشرق. في هذا البلد، حيث أعلنت حالة الطوارئ الوطنية لمدة ثلاثة أشهر، تقدّر هذه الفيضانات بانها الأكبر منذ عام 1946. وقد وصل مستوى ارتفاع نهر النيل إلى 17,43 متراً، أي أعلى مستوى على الإطلاق جرى تسجيله خلال قرن. كذلك، تساقطت أمطار غزيرة على بوركينا فاسو، حيث أعلن عن حالة الكارثة الطبيعية في 9 سبتمبر/ أيلول الجاري، في حين جرى إحصاء 13 قتيلاً. وفي نيجيريا سجل أكثر من 30 قتيلاً. وتضررت تشاد وموريتانيا، كما السنغال حيث تأثرت العاصمة دكار بشكل خاص، إذ سقطت في 5 سبتمبر/ أيلول الجاري وحده كمية من الماء تفوق تلك التي تسجل خلال ثلاثة أشهر من التساقطات لموسم الأمطار الذي يوصف بـ«العادي». ووفقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، تضرر ما يقارب 760 ألف شخص من الفيضانات التي مست خلال الأسابيع الأخيرة غرب أفريقيا وجزءاً من وسط أفريقيا. باتت هذه الأحداث، التي كانت تفاجئ الجميع قبل عشر سنوات، بالكاد تصدم أحداً اليوم. يقول النيجري علي: «اعتدنا على ذلك في النهاية. صرنا نعيش معها». في عام 2019 أثرت الأمطار الغزيرة على أكثر من مليون شخص في 11 بلداً في جنوب الصحراء. ففي معظم بلدان الساحل تكاثرت الفيضانات خلال السنوات الأخيرة وعلى الخصوص في المدن الكبرى، من قبيل نيامي في 2010، و2012، و2013، و2016، و2017؛ وكذلك العاصمة البوركينية، واغادوغو، في 2009، و2012، و2015. في الأول من سبتمبر/ أيلول 2009، شهدت واغادوغو سقوط 263 ملم من مياه الأمطار في غضون 12 ساعة، وهو أمر غير مسبوق. وبعد 11 عاماً، ما زال سكان واغادوغو يذكرون ذلك. وقد فاضت الحواجز المائية وغمرت المياه 54 حياً، مُخلّفة 125 ألف منكوب. «تمكنا أنا وزوجتي بالكاد من حمل ابننا والفرار. حدث كلّ شيء بسرعة كبيرة. ارتفعت المياه إلى 1,50 متر وانهار المنزل». هذا ما كان يقوله أنطوان منذ سنوات، وهو أحد الناجين الذين تمت إعادة إسكانهم بعيداً عن وسط المدينة من طرف السلطات العمومية. وفي اليوم نفسه، سقطت أمطار غزيرة على شمال النيجر، وسط الصحراء، متسببة في فيضان كبير لوادي تليوة، والذي غمر مدينة أغاديس متسبباً في أضرار جسيمة (3 وفيات، وما يقارب 80 ألف منكوب وحقول مدمرة).

أراض متدهورة لا تمتص الماء

كيفَ يمكن تفسير أن تتسبب المياه باضرار المنطقة يعرف عنها أنّها جافة ومهددة بزحف الصحراء؟ طبعاً يفكر الجميع في الاحتباس الحراري. في عام 2016، أعلن معهد البحث والتنمية بأنّ غرب أفريقيا «يشهد ارتفاعاً لدرجات الحرارة أكثر من أيّ مكان آخر، مع زيادة بـ1,2 درجة مئوية في العقود الأخيرة مقابل متوسط 0,7 درجة. ويبدو أنّ ذلك يترجَم بتكاثف الفترات المطرة». ويلاحظ لوك ديكروا، وهو مدير بحث في الهيدرولوجيا بمعهد البحث والتنمية، والمتخصص في منطقة الساحل، أنّ هذه الفترات ليست أكثر تكراراً مما كانت عليه في الماضي: «منذ عام 2005، لاحظنا أنّ الأمطار تهطل بقوة أكبر من ذي قبل في منطقة الساحل، ونعتقد أنّ ذلك مرتبط بالاحتباس الحراري. وكما هي الحال في أماكن أخرى فذلك يتسبب في مضاعفة ما يسمى بالأحداث القصوى».

أكد باحثون فرنسيون قبل عامين أنّ «هذا التكثيف في الدورة الهيدرولوجية يتماشى مع نظرية كلاوزيوس - كلابيرون، أي جوّ أكثر سخونة يحتوي على مزيد من بخار الماء ويصبح أكثر انفجاراً. وقد لوحظ ذلك في مناطق أخرى من العالم، لكنّه يتجلى في الساحل أكثر من أيّ مكان آخر». وبالتالي فسكان هذه المنطقة هم ضحايا لعقوبة مضاعفة: «هذا المناخ الجديد له عواقب وخيمة بشكل خاص، إذ يجعل المحاصيل غير مضمونة أكثر بسبب فترات جفاف أشدّ، ويزيد في وتيرة الفيضانات». الزيادة في هطول الأمطار شديدة الغزارة لا تفسر وحدها فيضانات السنوات الأخيرة، على الأقل في ما يتعلق بفيضانات أنهار مثل النيجر أو النيل. بطرح لوك ديكروا عاملاً آخر مرتبطاً بفترة الجفاف التي أثرت بشدة في المنطقة في السبعينيات والثمانينيات: «لمدة تتراوح بين 25 و30 عاماً، وأحياناً أكثر، وعلى مساحة 4 إلى 5 ملايين كيلومتر مربع، عرف منسوب سقوط الأمطار عجزاً ما بين 15 و35 في المائة. يمكننا اليوم أن نعتبر أنّ هذه الفترة الجافة قد انتهت، فمنذ عام 1995 (1999 في غرب الساحل)، عاد معدل هطول الأمطار السنوي إلى مستواه وإلى عدم انتظامه السنوي لفترة 1900 . 1950، فالسنوات ما بين 1951 و1970 تعتبر رطبة». هذا ما يلاحظه لوك ديكروا في كتاب «مسارات ورهانات الماء في منطقة غرب أفريقيا السودانية. الساحلية». ويتابع: «خلال هذه الفترة تدهورت التربة. بقال إنّها تيبست. وهكذا تبع الجفاف المناخي جفاف ترابي. عندما عادت الأمطار، ابتداء من عام 1994، ووصلنا إلى مستوى يساوي الذي كان في الأربعينيات من القرن الماضي، لم تعد التربة قادرة على امتصاص كلّ هذه المياه. وهو ما يتسبب في الجريان السطحي الذي يؤدي إلى فيضانات كبيرة للأنهار».

احتباس حراري ونمو ديمغرافي

ووفقاً للوك ديكروا فإنّ الزيادة في الجريان السطحي مرتبطة أيضاً بتعرية التربة من طرف المزارعين. فهو يرى أنّ النمو الديمغرافي القوي الملاحظ في النيجر منذ الخمسينيات من القرن الماضي (تزايد السكان من 3,2 ملايين نسمة في 1960 إلى 15,5 مليوناً في 2010) كان له تأثير على استعمار الأراضي: فامتداد الزراعات والتقليل من فترات الراحة أديا إلى تيبس شديد للقشرة الأرضية. ولاحظ معهد البحث في التنمية في 2016 بأنّ «فترات الراحة التي تسمح للأرض باسترجاع خصائصها الأولية، خصوصاً تلك المتعلقة بتسرب مياه الأمطار، لم يعد يُعمل بها عندما تتجاوز كثافة السكان الذين يتعين توفير غذائهم من 20 إلى 30 نسمة في كلّ كيلومتر مربع. وأصبح يعيش في المنطقة اليوم محلياً أكثر من 100 نسمة في الكيلومتر المربع الواحد، وما زال النمو الديمغرافي قوياً». ويبدو أنّ هامش مناورة أصحاب القرار السياسي المحليين ضيق. على الرغم من ذلك، يشير العديد من الباحثين بأصابع الاتهام إلى مسؤوليتهم، أو بالأحرى إلى لا مسؤوليتهم. لنأخذ مثلاً مدينة نيامي. صحيح أنّ عاصمة النيجر، بحكم موقعها الطوبوغرافي وبسبب ترسبات مجرى نهر النيجر الملاحظ منذ بضع سنوات (والناتج بالخصوص عن التصحر وإزالة الغابات) معرضة بشكل خاص لمخاطر الفيضانات، لكنّ هذه المخاطر تتفاقم بسبب تنمية حضرية غير مدارة بشكل صحيح، وبسبب غياب البنية التحتية لصرف المياه بفعالية. يلاحظ حمادو إيساكا، المكلف بالبحث بمعهد البحوث في العلوم الإنسانية بنيامي أنّه «في نيامي، ليست شبكات تصريف المياه ملائمة، بل إنّها أحياناً غير موجودة، وهذا ما يحصل في الأحياء التي يُعرف أنّها الأكثر عرضة للخطر. وفضلاً عن ذلك، يقيم الناس في مناطق معرضة للفيضانات بسماح من السلطات التي تعرف المخاطر التي تنطوي عليها تلك المناطق». هذه العادات السيئة تطورت خلال فترات الجفاف، عندما كان يُعتقد أنّ النهر لن يعود أبداً إلى مستواه السابق. مع ذلك، يرفض الباحث النيجري مفهوم «التحضر الفوضوي». فهو يرى أنّ «المناطق المعرضة للفيضانات معروفة ومحددة بالخرائط» لكنّ السلطات والقادة التقليديين «لا يفعلون شيئاً» عندما يستقر فيها الناس. في دراسة نشرت عام 2009، ذكر حمادو إيساكا، أنّ «المناطق المعرضة للفيضانات هي المناطق التي يسهل فيها للفقراء الوصول إلى قطعة أرض، لأنّ تلك الأراضي لا تغري الأغنياء». وقد ذكر على الخصوص قائد حيّ في العاصمة نيامي شرح الوضع كما يلي: «يحدث الفيضان كلّ سبع سنوات تقريباً في هذا الحيّ. تسقط أحياناً منازل نتيجة لهذه الفيضانات. ويؤدي إلى هذا الوضع أنّ الناس سئموا من استئجار منازل في المدينة. عندما يأتي شخص، حتى ونحن نحذره من أنّ المنطقة معرضة للفيضانات، يقول إنّها ليست مشكلة، فالهم بالنسبة له هو العثور على قطعة أرض لبناء ماوى».

ينشر بالتزامن مع:
https://orientxxi.info/ar

النص الكامل على الموقع الالكتروني

ينقذ ما امكنه في ضواحي نيامي (يوريما هاما/ فرانس برس)

1,2
درجة مئوية، هو معدل زيادة درجات الحرارة في غرب افريقيا، ما يجعل المنطقة أكثر حرارة من أيّ مكان آخر

عشوائيات وفقر في ليبيا

تزيد الحرب والنزوح والفساد من نسبة الفقر في ليبيا التي تكاد تقارب الـ 50 في المائة، من دون اي تدخل من المعنيين

طرابلس ـ **العربي الجديد**

على الرغم من تدفّق مليارات الدولارات على خزينة الدولة الليبية، التي تعدّ خامس أغنى بلد نفطي في أفريقيا، إلا أن عدداً من مناطق وقرى البلاد ما زالت تعيش تحت خط الفقر. وأشارت تقارير غير رسمية إلى أن 45 في المائة من الليبيين فقراء. وعلى الرغم من أن التقارير الحكومية الرسمية تؤكّد أن بند الرواتب في الميزانية العامة للدولة يبلغ 24 مليار دينار (17,6 مليار دولار أميركي) إلا أنه بحسب تقارير أخرى تصفها الباحثة الاجتماعية حسنية الشيح بأنّها «غير رسمية»، فتبيّن أن ربع مليون أسرة ليبية لا تحصل على رواتبها.

ويعزو المسؤول في صندوق الضمان الاجتماعي الحكومي محمود فليفل، عدم وجود تقارير رسمية حول المستويات المعيشية ومؤشرات الفقر، إلى «عدم وجود قواعد بيانات نهائية حتى الآن»، مشيراً إلى أن ظروف الحرب والنزوح والانقسام الحكومي أدت إلى غياب الإحصائيات الرسمية.

ويؤكد عضو الجمعية العمومية لرابطة اتحاد بلديات ليبيا، الطاهر عبد الغني، أن المدن لم تشهد أي تطور عمراني منذ أكثر من عشرين عاماً. يضيف في حديثه لـ «العربي الجديد» أن بعض المواطنين الليبيين ما زالوا يعيشون في بيوت من صفيح أو عشوائيات لا تتوفر فيها خدمات الحياة الأساسية، مضيفاً أن هذا المشهد كان يعد غريباً. لكن منذ نحو 15 عاماً تقريباً، باتت العشوائيات كثيرة، وباتت موجودة في المدن الكبرى أيضاً كطرابلس وسبها وبنغازي.

ويتحدث عبد الغني عن حي الطيوري في سبها، الذي لا توجد فيه أي مرافق خدماتية كمراكز صحية ومصارف ومدارس، مشيراً إلى أن الطرقات في بعض مناطق جنوب ليبيا ما زالت ترابية. وعلى الرغم من أن التقارير الصادرة عن حكومتي ليبيا، أي الوفاق الوطني في طرابلس وتلك المؤقتة في البيضاء شرق البلاد، تشير إلى رصد ميزانيات لتأمين الخدمات الأساسية، إلا أنه يؤكد أن تلك الميزانيات لم تعد كافية لمواجهة التردي الذي تعيشه البلاد من جهة، لافتاً إلى اختفاء أجزاء كبيرة من تلك الميزانيات قبل وصولها إلى البلديات بسبب الفساد الذي تشهده البلاد. وبعيداً عن تعارض تصريحات المسؤولين، تقول الشيخ لـ «العربي الجديد» إنه بعد اطلاعها على تقارير عدة أصدرتها رابطة منتسبي صندوق الإنماء الاجتماعي، تبين أن ربع مليون أسرة ليبية لم تتقاض رواتبها منذ نحو ست سنوات. وتوضح الباحثة الاجتماعية أن هذه الأسر تستفيد من عائدات محافظ الاستثمار في أحد صناديق ليبيا الاستثمارية، مشيرة إلى أن رابطة منتسبي الصندوق راسلت صندوق الزكاة التابع للهيئة العامة للأوقاف والشؤون الإسلامية في الحكومة الليبية وهيئة صندوق التضامن الاجتماعي، تطالبهما بتوفير مساعدات للأسرة المستفيدة من محافظ صندوق الإنماء، بعدما باتت غالبية تلك الأسر تعيش تحت خط الفقر.

وبلفت عبد الغني إلى أن آثار الحرب التي دمرت أربعة أحياء بكاملها في بنغازي ومثلها في جنوب طرابلس إضافة إلى أحياء أخرى متفرقة في مرزق وسرت وغيرها زادت من نسب الأسر التي تعيش تحت خط الفقر، مؤكدا أن أبرز مؤشرات الفقر هو فقدان ليبيين أي ماوى من جراء الحروب المتتالية.

وشهدت مدن ليبية عدة في الآونة الأخيرة، احتجاجات شعبية واسعة رفضاً لتردي الوضع المعيشي، أبرزها غياب السيولة النقدية في مقابل الغلاء الفاحش في الأسعار. ويشير عبد الغني إلى أن معدلات الفقر، بحسب التقديرات، وصلت إلى 45 في المائة العام الماضي، علماً أن عدد سكان ليبيا، وهم ستة ملايين مواطن، وهي معدلات لا تبدو واقعية اليوم بعد انتهاء حرب طاولت غالبية أحياء طرابلس، ونزح بسببها 130 ألف مواطن. ويتحدث عبد الغني عن فقدان غالبية مناطق الحرب في جنوب طرابلس أي ماوى، ما يعني زيادة نسبة الفقراء، مضيفاً أن ذلك لا يشمل سكان مدينتي سرت والجفرة التي نزح منها كثيرون، في وقت ما زالت طبول الحرب تقرع فيهما. يتابع أن «تلك النسب لم تحسب حساب المهجرين خارج ليبيا». وفي وقت يقول عبد الغني إن بعض الأهالي في المدن ما زالوا يعيشون في بيوت من الصفيح حيث لا تتوفر الخدمات الأساسية، تقول الشيخ إنه «من بين مؤشرات الفقر تنامي ظاهرة التسول»، مشيرة إلى أن وزارة الداخلية في حكومة الوفاق الوطني أقرت في بيانات رسمية بأن غياب السيولة وتدني مستوى المعيشة هي من بين الأسباب التي أدت إلى تنامي ظاهرة التسول.

تضيف أن بعض الناس لا يحصلون على رواتبهم في ظل عجز المصارف عن توفير السيولة، وقد يحصلون على ربع أو ثلث رواتبهم. تضيف أن العشوائيات في حي الروس القريب من مقر مجلس النواب في طبرق، وتلك التي في بنغازي وطرابلس، وحيّ الطيوري في سبها، لا تعد مصدر قلق في الوقت الحالي، إذ إن مئات الأسر تعيش بلا ماوى ومن دون أن تتقاضى أيّ رواتب، من دون أي سعي من السلطات إلى تحديد عدد هؤلاء وبالتالي السعي إلى حل مشاكلهم.

يعاني الأهالي في العشوائيات بسبب غياب الخدمات الأساسية (Getty)

لم تراف الحياة به (مروان نعماني/ فرانس برس)

الكويت ترأف بالباعة المتجولين

يعد مشهد الباعة المتجولين في الكويت مألوفاً في بعض الاماكن. وان كان هؤلاء يخشون مداهمات الشرطة التي تعتبرهم جزءاً من عصابات تعتمد التسول، إلا انهم يحظون في الوقت ذاته بتعاطف المواطنين والشرطة لكونهم فقراء

ينتظر من يشتري بضاعته (العربي الجديد)

الكويت ـ **خالد الخالدي**

يومياً، يجلس أبو أحمد، وهو مقيم يمني يبلغ الستين من العمر، أمام شارة المرور المقابلة لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة الكويت، وسط العاصمة، لبيع المناديل الورقية والعاب الأطفال، بدءاً من الصباح وحتى الظهيرة، وسط درجة حرارة تصل إلى 55 درجة مئوية. ويخشى مداهمات الشرطة البلدية التي يحق لها معاقبته بتهمة البيع المتجول أو التسوّل.

يعد الباعة المتجولون جزءاً من الثقافة الشعبية الكويتية. وفي الآونة الأخيرة، لوحظ ازدياد أعدادهم. ويتحدّر غالبية كبار السن من الباعة المتجولين من اليمن، وقد جاؤوا إلى الكويت بعد حصولهم على إقامة بائع في محل. لكن في ظل قلة فرص العمل، يلجأ عدد منهم إلى العمل كباعة متجولين. ويتعاطف الكثير من المواطنين مع هؤلاء الباعة ما يدفعهم إلى الشراء منهم وإن لم يكونوا في حاجة إلى السلع التي يبيعونها. في المقابل، يقول المشرف على مركز بلدية جليب الشيوخ (منطقة تابعة لمحافظة الفروانية في الكويت) سند المطيري، لـ «العربي الجديد»، إن بلدية العاصمة ترى أن هذا العمل هو غطاء للتسوّل. يضيف أنه «غطاء رقيق يخفي خلفه المجموعات التي تعتمد على التسول، والجميع يعلم أن لا أحد في بلد مثل الكويت يحتاج إلى منديل وهو داخل سيارته الفارهة، أو للعبة متواضعة الصنع، لكن المارة يشترون هذه المناديل والألعاب رغبة في مساعدة هؤلاء».

ويرى المطيري أن البلدية تقوم بواجبها القانوني في منع الباعة المتجولين من العمل وضبط المتسولين، وإن كانوا يتعاطفون معهم محاولين الموازنة بين تطبيق القانون والرأفة بحالهم. ويقول إن بعضهم فقراء بحق ولا يملكون قوت يومهم، خصوصاً الأطفال السوريين الذين قد يكون أهلهم قد فقدوا أملاكهم في سورية بسبب الحرب، أو غير ذلك. «لكن علينا ألا ننسى أن بعض هؤلاء تديرهم مجموعات هي أشبه بالعصابات».

في هذا الإطار، يقول عطية المشهداني، وهو شاب سوري يتحدر من مدينة دير الزور الواقعة شرقي سورية، لـ «العربي الجديد»: «منذ أربع سنوات، أعمل بائعاً متجولاً لمساعدة والدي على دفع بدل إيجار المنزل، إذ إن شقيقي الذي كان يساعده في تدبير أموره توفي في تركيا نتيجة إصابته بمرض ما».

وكان لتفشي فيروس كورونا وفرض السلطات الصحية في البلاد الإغلاق الكلي وحظر التجول تأثير على الباعة المتجولين، الذين خسروا مصدر رزقهم، وتحديداً في منطقة جليب الشيوخ، إحدى أفقر المناطق في الكويت، حيث امتد حظر التجول أشهراً عدة.

ويقول أحمد حيّ، وهو يمني يعمل بائعاً متجولاً مع والده، إنه لم يعرف طوال حياته مهنة أخرى. جاء إلى الكويت في أواخر تسعينيات القرن الماضي حين كان ما زال طفلاً، وعمل كبائع متجول. ويقول إن الكثير من رجال الشرطة لا يتساهلون فحسب مع الباعة المتجولين، بل يعطونهم مالاً يفوق قيمة البضاعة التي يشترونها منهم، لافتاً إلى أن «المجتمع الكويتي يتعامل معنا ببسر ورفق، واحياناً أبيع بضاعتي كلها خلال ساعة». من جهتهم، اختار أقارب محمد بيع التمور والمسابح وسجادات الصلاة أمام المساجد كل يوم جمعة بعد الصلاة، مستفيدين من عدد الناس الكبير.

وعلى الرغم من وجود قانون ينظم البيع المتجول في الكويت استناداً إلى مرسوم عام 1977، إلا أن هذا القانون لا يعد فاعلاً نظراً لصعوبة استخراج أوراق ثبوتية لكثير من أولئك الباعة، وفرض البلدية شروطاً مشددة على أماكن تواجدهم.

ويُغرّم البائع المتجول الذي يعمل من دون ترخيص مبلغاً يصل إلى 50 ديناراً كويتياً (نحو 150 دولاراً)، إضافة إلى إبعاده عن البلاد بصفة نهائية بحسب المادة 20 من قانون إقامة الأجانب (مرسوم 59/17)، وهو ما يعرف بالإبعاد الإداري. في هذا الإطار، يقول المحامي حمد الهاجري لـ «العربي الجديد»: «أعتقد أن المشرعين في مجلس الأمة أهملوا هذا القانون ولم يحدثوه بهدف عدم التضييق على الكثير من الأسر الفقيرة التي تعيش في الكويت، والتي يخرج أبناؤها للبيع المتجول بغرض كسب الرزق».

في الوقت نفسه، يشدد على ضرورة مراقبة وزارة الداخلية لما يتعرض له بعض الأطفال العرب في البلاد، لناحية إجبار رب الأسر أبناءه على ترك مدارسهم بهدف العمل كباعة متجولين وكسب رزق أكبر.

واكتشفت وزارة الداخلية الكويتية عدداً من الحالات التي أجبر فيها الآباء أبناءهم على العمل في الشوارع.

ووقع هؤلاء على تعهدات تمنعهم من تكرار الأمر، علماً أنه يمكن للسلطات إبعادهم عن الكويت، إلا أن قراراً كهذا قد يؤدي إلى تفكك الأسر.

بلدية العاصمة ترى ان هذا العمل هو غطاء للتسوّل

علينا الا ننسى ان بعض هؤلاء تديرهم مجموعات هي اشبه بالعصابات

فترات الراحة التي تسمح للأرض باسترجاع خصائصها، لم يعد يُعمل بها

المناطق المعرضة للفيضانات معروفة ومحددة بالخرائط